الرقابة البرلمانية على الاداء الحكومي في العراق خلال الدورات الانتخابية الثلاث (٢٠٠٦ – ٢٠١٨)*

أ.م.و. رغد نصيف جاسم (◎)
nragad@yahoo.com

بدرية صالح عبدالله (◎◎)
badrea.salh@gmail.com

الملخص:

تُعدّ الرقابة النيابية الاختصاص الثاني لمجلس النواب العراقي ، وهو ما نصت عليه المادة (٦١/ ثانيا) من الدستور: الرقابة على اداء السلطة التنفيذية ، وتتضمن الرقابة النيابية: العديد من الوسائل التي تضمن أداءً رقابيا فاعلا على السلطة التنفيذية من مجلس النواب اذا ما احسن استخدامها، وتلك الوسائل هـــي (السؤال، الاستجواب، طرح موضوع عام للمناقشة، سحب الثقة عن الحكومة، والتحقيق النيابي)، والتي عن طريقها يوضح أهمية وسائل الرقابة البرلمانية، وفاعليتها على السلطة التنفيذية .

Parliamentary oversight of government performance in Iraq during the three electoral cycles (2006-2018)

Dr.Ragad.Naseef.Jassim Badrea Salih Abdulla

Abstruct:

Parliamentary oversight is considered as the second specialism of the Iraqi parliament , which is stipulated in article (61/second) of the constitution to control the performance of the executive authority. Parliamentary oversight includes: many means that includes effective performance of the executive authority of parliament if it is used

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

(–) بحث مستل من اطروحة دكتوراه.

(**) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد..

correctly. Those means are : (Question, Interrogation, Put forward a general topic for discussion, Withdraw confidence from the government, and Parliamentary Inquiry), which through explains the importance of the means of parliamentary oversight and its effectiveness over the excutive authority.

المقدمة :

تُعدّ الرقابة النيابية الاختصاص الثاني لمجلس النواب العراقي، وهو ما نصت عليه المادة (٦١/ ثانيا) من الدستور[١] الرقابة على اداء السلطة التنفيذية، وتتضمن الرقابة النيابية: العديد من الوسائل التي تضمن أداءً رقابيا فاعلا على السلطة التنفيذية من مجلس النواب اذا ما احسن استخدامها، وتلك الوسائل هي :(السؤال، الاستجواب، طرح موضوع عام للمناقشة، سحب الثقة عن الحكومة، والتحقيق النيابي)، والتي عن طريقها يوضح أهمية وسائل الرقابة البرلمانية، وفاعليتها على السلطة التنفيذية .

إنّ نجاح الحكومة او فشلها يعتمد على ما تنفذه من البرنـــامج الحكومي في مـــدة دورتها المحددة بأربع سنوات، ويقصد بـــ(البرنامج الحكومي) عبارة عن: (خطة عمل يقوم بموجبها مسئولين سياسيين بوضع قائمة بالمطالب المقدمة اليهم او بالعقبات التي يجـــب عليهم تجاوزها، فيرتبون لها مواعيد فـــي الزمان بالقياس الى المنافع التي ينبغي تركـــها او المخـــاطر التي تترتب عليها)، إذ ما علمنا: إنّ الوظيفة الرقابية من الوظائف المهمة لمجلس النواب العراقي لمراقبة اعمال السلطة التنفيذية وفقا لنص المادة (٥١) من الدستور العراقي الدائم، والتي تنص على: (ان رئيس الوزراء والوزراء مسئولون قُبالة مجلس النواب مسئولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، كما ان كل وزير مسئول قُبالة مجلس النواب عن اعمال وزارته) ، اي دور البرلمان في الرقابة على الاداء الحكومي ، وقد وضع مجلس النواب لنفسه نظاماً داخلياً حدد فيه: ادوات الرقابة البرلمانية وآلية استخدامها ، كما تتخذ الرقابة السياسية على اعمال الادارة صيغا مختلفة عن طريق الرأي العام، وتمارسها المؤسسات الاجتماعية والاحزاب السياسية والنقابات المهنية ، كما قد تمارس عن طريق المؤسسات البرلمانية، وقد جاء تقسيم هذا البحث الى ثلاثة مطالب على اساس الاتي :

المطلب الاول : الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية الاولى مابين العامي (٢٠٠٦-٢٠١٠) .

المطلب الثاني : الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية الثانية مابين العامي (٢٠١٠ - ٢٠١٤) .

المطلب الثالث : الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية الثالثة ما بين العامي (٢٠١٤ - ٢٠١٨) .

المطلب الاول: الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية الاولى مابين العامي (٢٠٠٦ - ٢٠١٠):

أ - السؤال البرلماني :

يُعدّ السؤال البرلماني من الادوات الرقابية التي يمارسها مجلس النواب العراقي، حيث أقرّه الدستور في (الفقرة/ سابعا) من المادة (٦١) النقطة (أ)، والتي تنص على ان: (لعضو مجلس النواب ان يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والوزراء السؤال في اي موضوع يدخل في اختصاصاتهم، ولكل منهم ان يجيب عن اسئلة الاعضاء، وللسائل وحده حق التعقيب على الاجابة)[٢]، وكذلك نظمه النظام الداخلي لمجس النواب بخمس مواد متتالية من المادة (٥٠) الى المادة (٥٤)، وحسب ما جاء في النظام الداخلي، فإنّ الغرض من توجيه السؤال الى رئيس مجلس الوزراء او نوابه او الوزراء او رؤوساء الهيئات المستقلة ورؤساء الدوائر غير المرتبطة بوزارة او غيرهم من اعضاء الحكومة هو: للاستفهام عن امر لا يعلمه العضو او التحقيق من حصول الواقعة، ووصول علمها إليه او للوقوف إزاء ما تعتزم الحكومة فعله في امر معين[٣]، وهي الاهداف نفسها التي يسعى السؤال الى تحقيقها في الانظمة البرلمانية بمقارنة: (بريطانيا، فرنسا، المانيا)، والسؤال يقيم علاقة خاصة ما بين العضو السائل والوزير الذي يوجه اليه السؤال، ومن ثم للعضو السائل من دون غيره ان يعقب على الاجابة، إلا ان التطور التدريجي للسؤال ادى الى ظهور قاعدة الاسئلة الاضافية، وخاصة في بريطانيا الذي يسمح للعضو السائل ولغيره من اعضاء البرلمان ان

يسأل السؤال الاضافي بعد تصريح من رئيس البرلمان، وفي الدستور العراقي ايضا يقر: بان للسائل وحده حق التعقيب على الاجابة[٤] ، إلا ان النظام الداخلي لمجلس النواب قد وسع في نطاق تطبيق تلك القاعدة، إذ ان الاصل هو: إنّه للعضو الذي وجه السؤال من دون غيره انّ يستوضح المسئول المعني، وان يعقب على الاجابة، اي في حال ما اذا قدم الوزير اجابة غير مقنعة الى النائب الذي وجه السؤال، فانّ من حقه مناقشة الوزير، وطلب المزيد من التوضيح ، ويمكن تسجيل جوانب القصور في السؤال الذي يُعدّ وسيلة من وسائل التحاور ما بين البرلمان والحكومة بشكل اكثر دقة وتفصيل[٥] ، وذلك على اساس الاتي :

١- ان المشرع العراقي لم يتطرق الى مسألة تحديد الشروط الشكلية والموضوعية لتقديم السؤال مثلما فعل المشرع البريطاني والفرنسي والألماني، وكان على المشرع ان يخصص مادة خاصة لتحديد تلك الشروط .

٢- لم يحدد المشرع مهلة زمنية للإجابة عن الاسئلة المكتوبة بحيث يكون الوزير المختص ملزما بالرد على السؤال خلال تلك المهلة الزمنية مثلما فعل المشرع الفرنسي، حيث حدد شهر من نشر السؤال في الجريدة الرسمية ، ويجب على المشرع العراقي تحديد مدة زمنية اذا لم يجب الوزير عن السؤال خلال تلك المدة يمنح مدة زمنية اضافية مماثلة، وفي حال لم يحصل النائب على الجواب خلال تلك المدة، فمن الافضل ان يسأل رئيس مجلس النواب عما اذا كان يرغب في تحويل السؤال الى سؤال شفهي ، وعندما يكون الجواب بـــ(نعم) حينئذ، وحسب المادة (٥١) من النظام الداخلي يجب ان لا يتأخر الرد على السؤال اكثر من اسبوعين[٦] .

٣- لم يتطرق المشرع الى تنظيم نظام الاسئلة الحالة، وعلى غرار نظام الاسئلة المستعجلة في بريطانيا، ونظام اسئلة الحكومة في فرنسا، وهو خاص بالسؤال المستعجل المتعلق بالمصلحة الوطنية، والذي يتطلب جواب عاجل من الحكومة بحيث يكون عنصر الوقت ضروري للنائب .

٤- لم يحدد المشرع جلسة اسبوعية خاصة للرد على الاسئلة الشفهية مثلما فعل المشرعين: الفرنسي والبريطاني بتخصيص جلسة اسبوعية خاصة لتوجيه الاسئلة الشفهية ورد الوزير عليها .

وعن طريق جـــدول اعمال محاضر جلسات مجلس النواب للمدة ما بين العامي (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)، لحظنا عدة متغيرات كان لها التأثير السلبي في الاداء الحكومي بشكل عام، وفي الاداء البرلماني :بفرعيه التشريعي والرقابي بشكل خاص، ومن تلك المتغيرات: تمديد حالة الطوارئ في البلاد (١١) مرة، وظاهرة كثرة غيابات اعضاء مجلس النواب، والجلسات المفتوحة، وكثرة العطل في البلاد، و اسلوب مقاطعة الجلسات او الانسحاب منها لممارسة الضغوط باتجاه مطالب معينة، وظهور عُرف برلماني جديد تمثل في استخدام تسمية (استضافة): كوسيلة رقابية من الاعضاء على الرغم من عدم وجودها لا في الدستور ولا في النظام الداخلي، حيث طغت تلك الوسيلة على الوسائل الأخرى[٧]. وفيما يتعلق بواقع السؤال البرلماني خـــاصة المتعـــلقة بالجـــوانب الامنـــية على تعزيز فعالية الرقابة البرلمانية، حيث تعمل الاسئلة على الآتي[٨] :

- تزويد نواب البرلمان بمعلومات دقيقة وحديثة عن سياسات الحكومة المعنية بالقضايا الامنية بوجه عام .
- مساعدة البرلمان على مراقبة عملية تطبيق القوانين ذات الصلة بالجوانب الامنية التي يوافق عليها البرلمان .
- تزويد الجمهور بالمعلومات، مثل: اجهزة الاعلام والمنظمات غير الحكومية والمجتمع بوجه عام.
- التأثير في البرامج السياسية للحكومة التي تتعلق بالجوانب الامنية .
- السماح لنواب البرلمان الذين يمثلون احزاب المعارضة بطرح اسئلة بشأن القضايا الأمنية .

إذ يمكن ان نلحظ على الدورة البرلمانية ما بين العامي (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)، قلة لجوء مجلس النواب الى وسيلة (السؤال) لاستيضاح الموقفين: الامني والسياسي[٩] على الرغم من ان السؤال يُعدّ حق مكفول لكل نائب بما يمتاز به من سهولة في الاجراء، ويدور بشأن موضوع محدد ، وذلك بسبب قلة المعرفة والخبرة بالإجراءات في كيفية ممارسة الوسيلة بشكل صحيح، إذ يُطرح تساءل فحواه: كيف يمارس عضو برلماني حقه الدستوري في ممارسة الرقابة على اعمال الحكومة اذا كان تحصيله الدراسي (شهادة الاعدادية)، فهل يملك المعرفة الكافية التي تؤهله لممارسة تلك الوسيلة بشكل صحيح في كل الاحوال، مع ذلك فقد تم طرح عدد من الاسئلة النيابية، وهي (٢٤) سؤالاً موجه منها الى وزير الداخلية، ووزير الدفاع، و وزير الامن الوطني، والقائد العام للقوات المسلحة[١٠]، فضلا على عرقلة السلطة التنفيذية عملية استخدام تلك الوسيلة عن طريق كتاب موجه من رئاسة الوزراء :(انّ يقوم اعضاء مجلس النواب بمخاطبة الوزارات عن طريق مكتب وزير الدولة لشئون مجلس النواب، وكذلك التوجيه الى الوزارات ان لا يجيبوا عن طلبات النواب الا عن طريق مكتب وزير الدولة لشئون مجلس النواب) .

ب – طرح موضوع عام للمناقشة (استضافة):

تعمل المناقشة او (الاستضافة البرلمانية) على امكانية تبادل الآراء وجمع المعلومات المهمة بشأن العديد من الحقائق، ونيّات الحكومة، ويتم إجرائها في خمس حالات هي[١١] :

١– بعد تقديم السلطة التنفيذية الموازنة السنوية المقترحة لقطاع الدفاع .

٢– بعد قيام احد الوزراء المختصين، مثل: وزير الدفاع او وزير الشئون الخارجية بإصدار تصريحات رسمية وغير رسمية .

٣– تقييم الدفاع عند اعلان سياسة الحكومة في مجال الدفاع او اي وثائق مهمة خاصة بالدفاع الوطني .

٤– برامج الحكومة التي غالبا ما يتم الاعلان عنها بعد انتهاء الانتخابات .

٥- اي قضية خاصة تحتاج الى اجراء مناقشة برلمانية بشأنها، مثل: وقوع فضيحة او اي قضية وكارثة تتصل بالجوانب الامنية .

وعن طريق مراجعة محاضر جلسات مجلس النواب تم استضافة رئيس مجلس الوزراء سبع مرات بعضها يطلب شخصيا، وبعضها الاخر يطلب من البرلمان . وقد نظمت عدة مواضيع، منها: الاعلان عن مشروع المصالحة والحوار الوطني، ومناقشة الوضع الامني في البلاد، والتعديل الوزاري، ومناقشة خطة فرض القانون، والتحدث عن العملية السياسية والمصالحة الوطنية والاعمار وأحداث الزركة ومناقشة الوضع الامني على خلفية تفجيرات الثلاثاء (٨ / ١٢ / ٢٠٠٩)، والتصويت على جعل الجلسة سرية، وتم استضافة وزير الداخلية ثمان مرات، و وزير الدفاع سبع مرات فضلا عن استضافة مسؤول جهاز الامن الوطني ثلاث مرات، واستضافة رئيس جهاز المخابرات، وقيادة عمليات بغداد مرتان، وكانت محاور الجلسات تدور بشأن الخروقات الامنية والخطط الموضوعة لمواجهة تلك التحديات، وما حققته القوات الامنية من انجازات، وقد مارست لجنة الامن والدفاع دورها الرقابي بتقديم طلبات الاستضافة للقيادات الامنية، وعلى رأسهم :القائد العام للقوات المسلحة، ووزيري: الداخلية والدفاع للإجابة عن عدة اسئلة بشأن تدهور الاوضاع الامنية، إذ طرح رئيس اللجنة النائب هادي العامري (١١) سؤالاً متعلق بمجمل الوضع الامني، وفي (٢٠ / ٤ / ٢٠٠٩)، تم استضافة الوكلاء الامنيين لتقييم الوضع الامني والجهد ألاستخباراتي ، وكذلك استضافة الوزراء الامنيين ثلاث مرات. وشملت الدورة الاولى مجموع الاستضافات، وهي: (٥٦) استضافة على الرغم من ممارسة البرلمان لوسيلة (الاستضافة)، وبعضها كان بحضور القائد العام للقوات المسلحة والوزراء الامنيين وبعض القيادات العسكرية والأمنية، إلّا انّ البرلمان، ومن ضمنه: لجنة الامن والدفاع مستبعد منذ البداية عن بحث الملف الامني بشكل عام[١٢]، وكذلك عجز لجنة الامن والدفاع عن الاتصال والاستفسار بالأجهزة الامنية، حيث توزعت وسيلة الاتصال بين الهاتف والرسائل ووسائل الاعلام، إذ ترى النائب السابقة (صفية السهيل): انّ الدور الرقابي

للبرلمان يكاد لا يتعدى المخاطبات مع السلطة التنفيذية، وانتقادها عِـــبَرَ الاعلام لعدم تجاوب مجلس الوزراء مع طلبات استضافة للوزراء والمسئولين الامنيين في ظل اوضاع امنية سياسية غاية بالتعقيد؛ بسبب عدم وجود تنسيق ما بين الاجهزة الامنية، وتعدد القيادات، مما ادى ذلك الى التهرب من المسئولية .

إنّ اعضاء لجنة الامن والدفاع غير متفقـــين فيما بينهم؛ نتيجة لوجود الاختلافات مابين الكتل السياسية، مما أثر ذلك في آلية عملهم، فهي مسئولة عن تقديم تقارير دورية عـــن الأمن، وهل هنالك تجاوب حكومي او لا وما وضع اللجنة، وما وضع الأمن ؟ اذا ما عرفنا :إنّ المحاصصة والمساومات هـــي التي أدت الى تقصير هيئة الرئاسة فـــي واجباتها على وفـــق النظام الداخلي والدلالة على ذلك هو: مخالفة المادة (٩) من النظام الداخلي للمجلس التي اشارت الى تنظيم علاقة مجلس النواب مع مجلس الرئاسة ،ومجلس الوزراء، والسلطة القضائية .

إنّ من أهم اولويات تنظيم العلاقة ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مسألتي: (الاستجوابات، والحضور)، وتتحمل هيئة الرئاسة اعلام المجلس بذلك ، وهي تتحمل المسئولية بأكملها في حال عدم الحضور، وليس اعضاء مجلس النواب، وكذلك المتابعة، وأدناه جدول (١) يوضح فيه بعض الاستضافات التي تمت ونتائجها[١٣].

جدول (١) بعض استضافات مجلس النواب لما بين العامي (٢٠٠٦-٢٠١٠):

الجهة المستضافة	موضوع الاستضافة	تاريخ الاستضافة	النتيجة
رئيس الوزراء (نوري المالكي) و(أكرم الحكيم) وزير الدولة لشئون المصالحة والحوار الوطني	اعلان مشروع المصالحة والحوار الوطني	٢٠٠٦/٦/٢٥	تاييد الكتل النيابية لمشروع المصالحة الوطنية
رئيس الوزراء (نوري المالكي)	عرض ومناقشة التطورات والمستجدات في مختلف المجالات التي تشهدها البلاد	٢٠٠٦/٧/١٢	
وزير الدفاع والداخلية (عبد القادر العبيدي) و(جواد البولاني)	مناقشة الملف والوضع الامني	٢٠٠٦/٧/١٣	التصويت بالموافقة على جعل الجلسة سرية

وزير الداخلية (جواد البولاني)	مناقشة الوضع الامني، وتقديم خطة عمل الوزارة	٢٠٠٦/٧/٣٠	
رئيس الوزراء (نوري المالكي) ووزيري الدفاع والداخلية	مناقشة الوضع الامني	٢٠٠٦/١١/١٢	
وزير المالية (باقر جبر) و (عزيز جعفر حسن) مستشار وزير المالية	استعراض اسس و اوليات الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠٠٧	٢٠٠٧/١/٩	
(برهم صالح) و(علي بابان) وزير التخطيط و(سنان الشبيبي) محافظ البنك المركزي و(باقر جبر)	استمرار مناقشة مشروع قانون الموازنة العام	٢٠٠٧/١/١٤	
(هاشم الشبلي) وزير العدل و(وجدان ميخائيل) وزيرة حقوق الانسان	عرض نبذه عن عمل الوزارتين، والتحدث عن اوضاع المعتقلين وحقوق الانسان في العراق	٢٠٠٧/١/١٥	
رئيس الوزراء (نوري المالكي)	التحدث عن خطة امن بغداد، ومناقشتها خطة فرض القانون	٢٠٠٧/١/٢٥	
وزير الدفاع (عبد القادر العبيدي)	مناقشة الخطط الامنية	٢٠٠٧/٢/٨	الجلسة سرية

ت – الاستجواب :

يختلف الاستجواب عن الوسائل الرقابية الاخرى من حيث النطاق ، ومن حيث الآثار التي يرتبها، إذ انّ الاستجواب قد ينتهي الى إثبات تقصير الحكومة بما يؤدي الى طرح الثقة بها [١٤]، ولكن يمكن ان تكون الوسائل الرقابية الاخرى تمهيدا للإستجواب كأن يتحول السؤال الى استجواب او يكشف التحقيق البرلماني عن تقصير او خلل في سير الجهاز الحكومي، مما يُحتم ذلك محاسبة الحكومة او الوزير المختص عن ذلك التقصير، وذلك عن طريق الاستجواب، وقد حدد النظام الداخلي للمجلس بخصوص من يوجه اليه الاستجواب الى رئيس مجلس الوزراء، او احد نوابه او الوزراء وكذلك يمكن توجيه الاستجواب الى روءساء الهيئات المستقلة، وذلك تطبيقا لنص النقطة (هـــ) من الفقرة (٨) من المادة (٦١) ، والمادة (١٠٢) من الدستور ، والمادة (٦٧) من النظام الداخلي لمجلس النواب وله اعفائهم بالأغلبية المطلقة . لقد شهدت الدورة البرلمانية الاولى طلبات

الاستجواب المقدمة من بعض اعضاء مجلس النواب، وما يمكن ان نلحظه: ان بعض الاستجوابات لم تتحقق، وذلك لعدم حضور المسئول المستجوب، اذ تضمنت الدورة الاولى: محاولة طلب استجواب من النائب (حسين الفلوجي) في (٢٠٠٦/١٢/١١)، والموقع من (٢٧) عضوا الى هيئة الرئاسة مطالبا فيه باستجواب وزير الدفاع (عبد القادر محمد العبيدي) لمساءلته عن تردي اوضاع وزارة الدفاع، والمناطق الواقعة. تحت سيطرتها، فهناك مأساة انسانية في تلك المناطق، إلّا انّ الطلب المذكور رد من جانب هيئة الرئاسة بدعوة: عدم إمكانية الانتقال الى مرحلة الاستجواب دفعة واحدة من دون المرور بطرح الموضوع للمناقشة العامة والسؤال، ثم بعد ذلك اذا تطور الامر يتم الانتقال للاستجواب، وعلى ذلك الاساس جرت استضافة وزير الدفاع بجلسة سرية مصحوبة ببعض القيادات الامنية ، ونتيجة لانسحاب عدد من النواب من طلب الاستجواب جرى تحويله الى استضافة ، وذلك يدل على تغيير مواقف النواب وفقا لمصالح كتلهم السياسية، والذي ادى الى: ضعف الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي[١٥] ، وكذلك الاستجواب الموجه الى السيد رئيس هيئة النزاهة (راضي الراضي)، وكان طالب الاستجواب (صباح الساعدي) في الاربعاء (٢٠٠٧/٦/٦)[١٦]، ونتيجة الاستجواب تم التصويت على عدم الاقتناع بأجوبة السيد رئيس هيئة النزاهة (راضي الراضي)، ليكون التصويت على (سحب الثقة) بعد اسبوع اي في يوم السبت (٢٠٠٧/٦/٩)، وبعد ذلك قدم الاستجواب الى السيد وزير التجارة (عبد الفلاح السوداني)، وكان طلب الاستجواب مقدم من النائب (صباح الساعدي) في يومي: السبت والاحد الموافق (٢٠٠٩/٥/١٦)، وكانت نتيجة الاستجواب: موافقة مجلس النواب على طلب النائب (صباح الساعدي) على درج موضوع استقالة وزير التجارة (عبد الفلاح السوداني)، ومناقشة قانونيته على جدول اعمال الجلسة (١٥) في (٢٠٠٩/٥/٢٦)، وايضا استجواب السيد وزير الكهرباء (كريم وحيد)، وكان طالب الاستجواب هو النائب (جنان العبيدي) في يوم الأحد (٢٠٠٩/١٠/٤)، وكانت نتيجة الاستجواب قرار رئيس مجلس النواب (اياد السامرائي)

بتأجيل طرح (سحب الثقة) من وزير الكهرباء الى ما بعد عيد الاضحى المبارك، وذلك ما يعني: ضرورة ان يمارس مجلس النواب دوره في إثارة المسئولية السياسية للوزير او المسئول التنفيذي الممتنع عن تلبيه طلب الاستجواب، وكما موضح في الجدول ادناه ما بين طالبي الاستجواب والمستجوبين في الدورة التشريعية الاولى:

جدول (٢) يبين طالبي الاستجواب والمستجوبين في الدورة التشريعية الاولى:

طالب الاستجواب	الشخص المستجوب	تاريخ الاستجواب	النتيجة
صباح جلوب الساعدي	رئيس هيأة النزاهة (راضي الراضي)	٢٠٠٧/٦/٦	تم التصويت على عدم الاقتناع بالجواب للسيد رئيس هيأة النزاهة
عالية نصيف جاسم	امين بغداد	لم يحضر	
صباح جلوب الساعدي	وزير التجارة (عبد الفلاح السوداني)	لم يحضر	
جنان جاسم العبيدي	وزير الكهرباء (كريم وحيد)	٢٠٠٨/٩/١٨	
كريم محسن اليعقوبي	رئيس مفوضية الانتخابات	٢٠٠٩/١٠/٥	
جابر خليفة جابر	وزير النفط (حسين الشهرستاني)	٢٠٠٩/١١/١١	

وفي العام ٢٠٠٩ تحقق استجوابين ، هما :

- الاول: استجواب السيد رئيس وأعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والذي طلب استجوابهم النائب(كريم اليعقوبي) في يوم الاثنين (٢٠٠٩/١٠/٥) .
- والاخر: وهو الاستجواب الاخير كان لوزير النفط (حسين الشهرستاني) وطالب الاستجواب النائب (جابر خليفة جابر) في (٢٠٠٩/١٠/١١)، اذاً من مجموع ستة استجوابات في الدورة الانتخابية الاولى تحققت منها أربعة

فقط، والاثنان الباقيان لم يتحققا لعدم حضور المسئول الذي يُراد استجوابه[١٧].

ث – التحقيق :

لم يتضمن دستور العراق لعام (٢٠٠٥) نصا معينا فيما يتعلق بحق مجلس النواب في تأليف لجان التحقيق لتقصي الحقائق، الّا انّ ذلك لا يمنع البرلمان من حق تأليف لجان التحقيق، اذ ان الممارسة الدستورية استقرت على ممارسة البرلمان ذلك الحق في غياب نص يسمح به، وكذلك النظام الداخلي لمجلس النواب اكد على تأليف لجان تحقيق بموافقة اغلبية عدد الحاضرين في المجلس، وبناءً على اقتراح من هيئة الرئاسة او (٥٠) عضوا من الاعضاء[١٨].

ولم يحدد النظام الداخلي كيفية اختيار اعضاء اللجنة التحقيقية، ولم يحدد عدد الاعضاء الذين يجب ان تتكون منهم اللجان التحقيقية، وكذلك من الأمور الأخرى التي لم تحددها تلك النصوص مدة عمل لجنة التحقيق مثلما حدد المشروع الفرنسي حدا اقصى لمدة عمل اللجان التحقيقية بستة أشهر، وذلك من شأنه إتاحة الفرصة قُبالتهم بأداء واجبها الرقابي [١٩].

لقد تألفت لجان مؤقتة خلال الدورة البرلمانية الاولى، وهي: (لجنة مؤقتة لمعالجة الامن المتردي، والحالة الطارئة في محافظة ديالى، وتسمية اعضائها عن طريق توافقات قيادة الكتل البرلمانية، ولجنة مؤقتة لمتابعة الوضع الامني في مدينة الضلوعية، وتسمية اعضائها متروك لهيئة الرئاسة، وتأليف لجنة تقصي الحقائق في البصرة لتطبيع الاوضاع وتسمية اعضائها متروك لهيئة الرئاسة، وتأليف لجنة تقصي الحقائق في البصرة لتطبيع الاوضاع، وترسيخ احترام القانون، واعتماد الحوار ما بين الجهات السياسية، وإيجاد الحلول للمعاناة الانسانية، وتكثيف الاتصالات مع الجهات المعنية، والابتعاد عن الخطاب السياسي المتشنج، وكثرة البيانات بشأن الاوضاع الامنية في البلاد، وتأليف لجنة تقصي الحقائق في مدينة (الشعلة)، وفي احدى جلسات المجلس لعام (٢٠٠٩)، قرر المجلس التصويت على تأليف

لجنة نيابية تحقيقية بشأن قانونية وإجراء وزير الدفاع انهاء خدمة (١١٤) منتسب في الوزارة، وعدم تلبيته لدعوة المجلس بناءً على طلب مقدم من النائب (صباح الساعدي)، وبعد موافقة (٣٧) نائباً بشأن استضافة القائد العام للقوات المسلحة، والقادة الامنيين في جلسة مجلس النواب [٢٠].

وقد قررت الهيئة استضافة القائد العام للقوات المسلحة، والقادة الامنيين للوقوف إزاء الوضع الامني في جلسة يحدد موعدها لاحقا وتكون سرية، اذ تضمن الطلب استضافة القائد العام للقوات المسلحة، والقادة الامنيين: (وزير الدفاع، ووزير الداخلية، وقائد عمليات بغداد، ورئيس جهاز المخابرات)، ثم اجابة الامانة العامة لمجلس الوزراء: انّ مناقشة الامور الامنية البالغة الحساسية والخطورة في جلسة برلمانية مفتوحة يعرض امن الدولة والمواطن الى الضرر، ومن ثم فإنّ المناقشة ممكن ان تجري بمشاركة محدودة مع رؤساء الكيانات من مجلس النواب، وبالإمكان توسيع الاجتماع ليشمل: روءساء اللجان، ويعقد ذلك الاجتماع في مجلس الوزراء، حيث يمكن تأمين السرية والأجواء المناسبة لعقده، وقد إعتمدت اللجنة تأليف اللجان التحقيقية لغرض متابعة الاحداث الامنية، وتقصي الحقائق[٢١] بشأن اسباب وقوعها، والتوصل الى المعوقات والسلبيات، وتقديم المقترحات بصدد تجاوز وقوع مثل تلك الحوادث مستقبلا، وتقديم توصيات لغرض تبديل ومعاقبة القادة والضباط الأمنيين الـــذين يثبت إهمالهم قبل وفي أثناء وقوع الحـــادثة، حيث تم تأليف (٤٧) لجـــنة تحقيقية من السادة اعضاء اللجنة. لكن الواقع يشير الى ان تلك اللجان مكونة على أساس المكونات، وأيضا هـــي بطيئة في العمل، وعقيمة النتـــائج، وبشهادات النواب فهي لذلك لجان شكلية وليست ذات فاعلية؛ نتيجة وقوعها في دائرة المحاصصة السياسية، وعدم معرفة اغلب الاعضاء بكيفية عملها، مما اثر بشكل مباشرة في نتائجها .

ج – المسئولية السياسية (سحب الثقة):

ان مسئولية رئيس مجلس الوزراء و الوزراء قُبالة مجلس النواب تضامنية وشخصية، وفيما يخص المسئولية الفردية للوزراء فقد نص الدستور العراقي على انّ: (لمجلس النواب

سحب الثقة من احد الوزراء بالاغلبية المطلقة، ويعد مستقيلا من تاريخ قرار سحب الثقة، ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير الا بناءً على رغبته او طلب موقع من (٥٠) عضوا أثر مناقشة الاستجواب الموجه اليه، ولا يصدر المجلس قراره في الطلب الا بعد (٧) أيام على الاقل من تاريخ تقديمه)[٢٢]، ويفهم من منطوق تلك المادة :حرص الدستور على واقعية طلب سحب الثقة، وذلك باشتراطه ان يكون مقدما من (٥٠) عضوا اثر استجواب موجه اليه او اذا طرح موضوع الثقة بالوزير بناءً على رغبته، وكان من الافضل استخدام عبارة: (بناءً على طلب موقع منه)؛ لان الرغبة قد يبديها الوزير شفويا او خطيا، فإذا كانت شفويا، فالى اية جهة تقدم، وكيف توثق؟، كما اعطى الدستور للوزير مدة (٧) ايام على الاقل من تقديمه حتى يمكنه من الدفاع، و الرد على الاتهامات الموجهة اليه. ولكن اغفلت تحديد الوقت الذي لا ينبغي تجاوزه، وأخيرا اجاز المجلس سحب الثقة من الوزير بالأغلبية المطلقة، وذلك يثير اللبس والإيهام، وكان الافضل حسم الامر بالنص على الاغلبية المطلقة لعدد اعضاء مجلس النواب الحاضرين او بالأغلبية المطلقة لعدد اعضاء مجلس النواب، ويترتب على ذلك (فقد الوزير منصبه) في تاريخ التصويت، وليس من تاريخ تقديم الوزير لاستقالته، حيث تقع المسئولية التضامنية للوزارة بـــ(سحب الثقة) من رئيس مجلس الوزراء، وذلك الاجراء يعد اخطر سلاح يضعه النظام البرلماني ما بين يدي البرلمان في مواجهة الحكومة، ويتم إثارة المسئولية السياسية التضامنية عن طريق طلب سحب الثقة، ويعد طلب الثقة اداة قانونية بيد النواب لتحريك المسئولية السياسية للحكومة قُبالة مجلس النواب، وذلك في اثناء تنصيب الحكومة خلال عرضها المنهاج الوزاري الذي تقدمت به الحكومة من اجل الموافقة والتصويت عليه وذلك ما نلحظه في الفقرة (رابعا) من المادة (٧٦) من الدستور، فإذا تمت الموافقة على المنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة، فإنّه يكون قد حاز على الثقة من مجلس النواب، وإذا رفض النواب منح الثقة للحكومة فيُعدّ ذلك حجبا للثقة، وهنا على رئيس الجمهورية تكليف مرشح اخر بتأليف الوزارة خلال (١٥) يوماً ، ومن له الحق في تقديم طلب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء واجراءاته، وما يترتب

على قرار سحب الثقة، فقد أقر الدستور لرئيس الجمهورية ان يطلب من مجلس النواب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء او بناءً على طلب خمس (٥/١)[٢٣] اعضاء المجلس، وهو ما جاء في النقطة (ب) من الفقرة (ثامنا) من المادة (٦١)، واغفل الدستور تحديد الوقت الذي لا ينبغي تجاوزه، كذلك يشترط ل(سحب الثقة) الاغلبية المطلقة لعدد اعضائه، اي اغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وليس لغالبية الحاضرين، وذلك يعني :انّ الاعضاء الغائبين والممتنعين عن التصويت على قرار سحب الثقة يحسبون الى جانب الحكومة من الناحية الفعلية، وكذلك الدستور والنظام الداخلي لم يوضح آليه سد الفراغ الحكومي بعدما عدّت الوزارة مستقيلة؛ نتيجة سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، وكان من الافضل ان يطبق نص النقطة (د) من الفقرة (سابعا) من المادة (٦١) ، وفي حالة سحب الثقة من مجلس الوزراء بأكمله، فإنّ الوزارة ستستمر في مباشرة اختصاصات الحكومة تصريف الاعمال، اي يستمر رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مناصبهم لتصريف الامور اليومية، وذلك لمدة لا تزيد عن (٣٠) يوما، اي أن يُكلف رئيس الجمهورية مرشحا اخر من الكتلة النيابية الاكثر عددا بتأليف مجلس الوزراء طبقا للمادة (٧٦) من الدستور، الّا أنّ الدستور لم يبين آليه سحب الثقة من مجلس الوزراء بأكمله، ولا الاغلبية المطلوبة، وعلى الرغم من ان الدستور أقرّ بحق حل مجلس النواب، إلّا انّه عند التمعن في نص المادة المتعلقة بحق الحل، وهي المادة (٦٤)[٢٤]، نرى ان المشرع الدستوري اراد اعطاء حق الحل بيد مجلس النواب نفسه، اي ان مجلس النواب يحل نفسه بموافقته هو، وليس بموافقة السلطة التنفيذية المتمثلة برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، حيث تنص المادة المذكورة على: (اولا : يحل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد اعضائه بناءً على طلب من ثلث اعضائه او طلب من رئيس مجلس الوزراء، وبموافقة رئيس الجمهورية ، ولا يجوز حل المجلس في اثناء مدة استجواب رئيس الوزراء).

مما تقدم يمكن القول: ان الدورة الانتخابية الاولى ما بين العامي (٢٠٠٦ –٢٠١٠)، إمتازت بضعف الدور الرقابي، وذلك عن طريق المؤشرات وأدوات الرقابة البرلمانية، إذ كان

مجموع الاسئلة النيابية هو: (٢٤) سؤالاً، والاستجوابات (٦)، والاستضافات (٥٦) ، والتحقيق النيابي، ولم تشهد الدورة الاولى طرح الثقة باي وزير لا بناءً على رغبته، ولا بطلب موقع من (٥٠) عضوا على اثر مناقشة واستجواب موجه اليه ففي حالة دعوة عدد من النواب لوزير الدفاع لتقديم استقالته لم يفعل ذلك[٢٥]، وذلك يعود الى غياب ثقافة الاستقالة والشعور بالمسئولية لدى الوزير المعني سواء أكان وزير الدفاع ام وزير الداخلية، وفي الحالة الثانية عندما تم تحويل الاستجواب لوزير الدفاع الى تضييف؛ نتيجة عدم اكمال مناقشة الاستجواب كما ذكرنا سلفا اذا الدور الرقابي كان ضعيفا جدا؛ نتيجة لوجود المحاصصة ما بين الكتل في تأليف اللجان، وكذلك لعدم وجود الخبرة والاختصاص من الاعضاء البرلمانيين، وغياب التنسيق بين القيادات الامنية واعضاء اللجنة، وذلك ما انعكس في النتيجة على تدهور الوضع الامني في تلك الفترة الزمنية مع غياب المحاسبة للمقصرين.

المطلب الثاني: الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية الثانية ما بين العامي (٢٠١٠ _ ٢٠١٤) :

لقد عقد مجلس النواب جلسته الأولى في (٢٠١٠/١١/١١)، وتم فيها انتخاب (اسامة النجيفي) عن ائتلاف العراقية رئيسا لمجلس النواب لدورة ثانية، وانتخاب (قصي السهيل) عن التحالف الوطني نائبا اول لرئيس مجلس النواب، وتم انتخاب (جلال الطالباني) رئيسا للجمهورية لولاية ثانية الذي عمل على تكليف (نوري المالكي) المنتهية ولايته، والمرشح عن التحالف الوطني بتأليف الحكومة الجديدة عقب توصل الكتل السياسية الى اتفاق بشأن مناصب الرئاسات الثلاث، وبذلك انتهت ازمة تأليف الحكومة التي استمرت قرابة ثمانية أشهر، وبعد تكليف (نوري المالكي) عمل على تأليف وزارته التي ضمت (٤٢) وزارة كان من بينها: سبع وزارات دولة فضلا على ثلاثة نواب لرئيس مجلس الوزراء، وهم :(روز نوري شاويس، وحسين ابراهيم الشهرستاني، وصالح محمد مطلك)، ثم حدد (نوري المالكي) مهام حكومته خلال الدورة الانتخابية الثانية [٢٦].

أ- السنة التشريعية الاولى (٢٠١٠/٦/١٤-٢٠١١/٥/١٢):

نتيجة للأوضاع الامنية التي شهدتها الساحة العراقية فقد عملت لجنة الامن والدفاع على تفعيل دورها الرقابي عن طريق عقد جلسات استماع للقادة الامنيين للوقوف إزاء وجهات نظرهم، وملحوظاتهم للإجابة عن استفسارات النواب، وخاصة بعد احداث تفجير مدينة الشعلة، وازدياد الاستهداف بالعبوات الناسفة واللاصقة وكواتم الصوت، لذلك عملت على تأليف للجان للتحقيق مع قيادة عمليات بغداد لبحث التطورات الامنية، والاستماع الى المشكلات التي تواجه قيادة العمليات في (١٣ / ٢ / ٢٠١١) ، وكذلك ناقشت لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب في (٢٠١١/٢/٢١)، الوضع الامني في محافظتي: الانبار وديالى باجتماع موسع عقده رئيس واعضاء لجنة الامن والدفاع بمقر اللجنة مع القادة الامنيين للمحافظتين، وعلى مستوى المجلس فقد قدم النائب (حيدر الملا) طلب استضافة وزير الداخلية والمستشار الامني بشأن موضوع الاعتقالات التي شهدتها المحافظات الغربية والجنوبية، ولم يتم تلبية الدعوة، وقد تم تأليف لجنة تحقيقية في (٢٠١١/٢/١٠)، لمتابعة الاحداث في منطقة الحمزة الشرقي، ولجنة اخرى في (٢٠١١/٣/٧)، لمتابعة الاحداث التي مرت بها محافظتي: نينوى وكركوك، ولجنة اخرى في (٢٠١١/٧/٢٤)، لزيارة المنطقة التي تعرضت للقصف من القوات الامريكية في محافظتي: بابل وميسان، ولجنة اخرى في (٢٠١١/٩/٨)، لغرض تقصي الحقائق لأحداث كركوك والحويجة عن طريق مراجعة محاضر الجلسات. تم تقديم ثلاثة تقارير من اللجنة المعنية الى هيئة الرئاسة حيث تناول التقرير الاخير الوضع الامني في البلاد والأحداث الاخيرة [٢٧]. اما فيما يتعلق بظاهرة هروب السجناء فقد اكد عضو مجلس النواب عن دولة القانون (عبد الهادي الحساني) على ان هناك اختراق واضح للأجهزة الامنية، خاصة في المراكز المتقدمة، وعلى الحكومة إعادة تقييم الجهاز الامني بصورة شاملة، وعزل المندسين، كما وصفت لجنة الامن والدفاع تكرار ظاهرة هروب السجناء في المعتقلات العراقية بالظاهرة الخطرة، وعلى اثر ذلك قدم النائب (صباح الساعدي) طلباً موقع من (٥٧) نائباً لتأليف لجنة تحقيقية

بشأن هروب السجناء من القصور الرئاسية في البصرة، ومن ثم صوت مجلس النواب على تأليف لجنة للتحقيق في ذلك، وأكدت اللجنة المختصة بالتحقيق في هروب السجناء من القصور الرئاسية في البصرة: بأنّهم هربوا بزي عسكري، ثم ألفت لجنة الامن والدفاع عدة لجان تحقيقية بشأن تلك الظاهرة في (٢٠١١/٥/١١)، والتحقيق في قيام مجموعة ارهابية بمحاولة الهروب، واغتيال مجموعة من الضباط من منتسبي مديرية مكافحة الارهاب التابعة لوزارة الداخلية، وفي (٢٠١١/٨/٩)، تم تأليف لجنة التحقيق في حادث هروب السجناء من سجن (الحلة)، وفي (٢٠١١/٧/٢٣)، تم تأليف للجنة تحقيق بشأن هروب السجناء من (سجن ابو غريب)، ومن (سجن التاجي)، وقد أشار رئيس لجنة الامن والدفاع النائب (حسن السنيد) الى إنّه تم عرض نتائج التحقيقات الى البرلمان بطريقة واضحة، ورفعنا الامر الى الهيئة القضائية، وتمت ادانة بعض القائمين على تلك السجون، ونالوا عقوبتهم. اما بالسجن او بالطرد او بالإبعاد عن تلك المواقع، ومن بين الوسائل الرقابية الاخرى لتلك اللجنة هي: الزيارات الميدانية للمواقع التنفيذية للإطلاع عما يدور على الارض في تلك المؤسسات، والاستماع الى المشكلات والمعوقات التي تُعانيها المؤسسات المختلفة.

وقد طالب النائب (حنان الفتلاوي) توجيه استجواب الى رئيس اعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن وجود مخالفات ومحسوبية بالتعيين في يوم الاثنين (٢٠١١/٥/٢)، وكانت النتيجة التصويت بعدم اعفاء رئيس المفوضية[٢٨]. اما الاستضافات فقد كانت هناك خمس عشرة استضافة، والتي من ابرزها: استضافة هيئة رئاسة مجلس النواب لوزير الاتصالات السيد (فاروق عبد القادر) بشأن عمل ومشاريع الوزارة والمعوقات التي تُعانيها الوزارة والدوائر المرتبطة بها في يوم الاثنين (٢٠١٠/١١/٢٩)، وكذلك استضافة هيئة الرئاسة لمجلس النواب محافظ البنك المركزي في العراق السيد (سنان الشبيبي)، ومناقشة السياسة المالية والنقدية، وعلاقة البنك مع الحكومة في (٢٠١٠/١٢/٤) ، وأيضا استضافة رئيس هيئة النزاهة (رحيم العكيلي) بشأن انشطة

وعمل الهيئة وماهية اجراءاتها لمكافحة الفساد، وكذلك استضافة وزير الخارجية السيد (هوشيار زيباري) بناءً على طلب من السيدة النائبة (كميلة الموسوي)، والموقع من (٦٢) نائباً بشأن مناقشة جهود الوزارة بشـــأن العلاقات العراقية_السعودية، وسبل الخروج من الفصل السابع في يوم الخميس (٢٠١١/١/١٣)، اي (٥٥) مناقشة خلال الفصل التشريعي الاول .

ب- السنة التشريعية الثانية (٢٠١١/٦/١٢-٢٠١٢/٥/٧):

لقد حدث الاستجواب مرتين: الاولى من (النائب حنان الفتلاوي) موجه الى رئيس واعضاء مجلس المفوضية في (٢٠١١/٧/٢٨)، والاســتجواب الاخرى كان مــن النائب (شيروان الوائلي) الى امين بغداد السيد (صابر العيساوي) في يوم الاثنين (٢٠١١/١١/٢٨)[٢٩] ، وتم تأجيل التصويت عــلى اعفاء (السيد العيساوي) الى يوم الخميس (٢٠١٢/٥/٣)، أما عن الاستضافات، فقد حدثت (٣١) استضافة كان من ابرزها: استضافة وزير الخارجية السيد (هوشيار زيباري)، ووزير النقل السيد (هادي العامري) في (٢٠١١/٦/١٦)، وكانت الجلسة سرية بناءً عــلى طلب وزير الخارجية، وكذلك استضافة امين بــغداد السيد (صابر العيساوي) في (٢٠١١/٧/٣٠)، وايضا استضافة رئيس الوزراء (نوري المالكي) في يوم السبت (٢٠١١/٧/٣٠)، بشأن البرنامج الحكومي للترشــيق الوزاري[٣٠]، وكذلك قــام مجلس النواب بمنح الثــقة (٩) مرات، والتي من ابــرزها: الإقرار على تعيين: (الشيخ محمد تقي المولى) رئيسا لهيئة الحج والعمرة في (٢٠١١/٧/٤)، وكذلك تعيين (جليل خليل شكر السورجي، وسليمان عبد الله عبد الصمد القرداغي): كقضاة للهيئة التمييزية المختصة بالنظر في الطعون المقدمة على قرارات هيئة المساءلة والعدالة، والتصويت على تقليص التشكيلة الحكومية العراقية (الترشيق الوزاري). اما المناقشات فقد حدثت (٤٠) مناقشة كان من ابرزها: طلب (بهاء الاعرجي) بشأن الاعتداءات الخارجية على الاراضي العراقية من دول الجوار، وحادث تفجير مجلس النواب والطاقة، وكذلك واقع الكهرباء في العراق (٢٠١٢/٥/٢) .

ت- السنة التشريعية الثالثة (٢٠١٢/٦/٢٣- ٢٠١٣/٥/١٣): لقد تضمنت الاستجوابات: استجواب وزير الرياضة والشباب (جاسم محمد جعفر) من النائب (بهاء الاعرجي) في (٢٠١٣/١/١٤)[٣١]؛ ونتيجة الاستجواب كانت استكمال الاجراءات القانونية بعد (٧) ايام من تاريخ الاستجواب، ولم تحصل موافقة المجلس على سحب الثقة عن السيد وزير الشباب والرياضة، وكان عدد المصوتين (١٠٢) من اصل (٢٥٥) في الجلسة العاشرة في يوم الثلاثاء الموفق (٢٠١٣/٢/٥).

وقد كانت الاستضافات (١٠) من ابرزها: دعوة السيد رئيس مجلس النواب لاستضافة وزير التخطيط والمالية (رافع العيساوي)، و(علي شكري) لاستضافة امين بغداد (صابر العيساوي)، ومحافظ بغداد (صلاح عبد الرزاق) بشأن مناقشة شحة المياه في بغداد، واستضافة (رافع العيساوي) وزير المالية، و(خير الله بابكر) وزير التجارة بشأن مناقشة القرارات الحكومية بشان إلغاء مفردات البطاقة التموينية، فضلا على ذلك استضافة وزير الموارد المائية (مهند السعدي)، ومناقشته بشأن ارتفاع مناسيب المياه . وقام مجلس النواب بالتصويت على تعيين (كامبران رسول قادر) عضواً في هيئة المساءلة والعدالة، والتصويت على اعضاء المفوضية العليا للانتخابات، والتصويت على (كولشان كمال علي) العضو التاسع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. اما المناقشات فــقد حدثت (٣٤) مناقشة ركزت في الانتهاكات التي تتعرض لها النساء المعتقلات في السجون العراقية بناءً على التقرير الدولي لحقوق الانسان بشأن المعتقلات ايضا، وبناءً على طلب لجنة النزاهة والمعلومات الخاصة بوجود حالة فساد في صفقة السلاح الروسي[٣٢].

ث- السنة التشريعية الرابعة (٢٠١٣/٦/١٨ - ٢٠١٤/٦/١٥): تميزت هذه السنة التشريعية بكثرة المناقشات، حيث حدثت (٢٢) مناقشة، والتي كان من ابرزها: مناقشة لجنة الامن والدفاع للقادة الامنيين بشأن الوضع الامني، وحادثة هروب السجناء من (سجن ابو غريب) و(التاجي)، واستهداف المكون التركماني

في قضاء (طوز خورماتو). اما الاستضافات فقد كانت هناك اربع استضافات، منها: وزير الخارجية (هوشيار زيباري)، ووزير النقل (هادي العامري) ، و(محمد الحاج حمود) وكيل وزير الخارجية، و(فاضل محمد حمود) مستشار في مجلس الوزراء ، بشأن الاتفاقية ما بين حكومة جمهورية العراق و دولة الكويت لرفع العقوبات الواردة في البند السابع، وايضا استضافة (عبد الكريم عفتان) وزير الكهرباء للنقاش بشأن واقع الكهرباء، واستضافة (عادل مهودر) وزير البلديات، و(نعيم عبعوب) امين بغداد، ومحافظين بابل وواسط والديوانية وذي قار بشأن موضوع الامطار والفيضانات، وأثرها في البيئة، واستضافة (مجيد حمة امين) وزير الصحة، ووزير التجارة (سلام الخفاجي)، ووكيل وزارة الهجرة والمهجرين لمباحثة الجانب الانساني في ازمة محافظة الانبار[٣٣]. وفي تلك السنة التشريعية تمت الموافقة على تولي (فلاح حسن شنشل) رئيس هيئة المساءلة والعدالة، والسيد (بختيار عمر محيي الدين) نائب للرئيس، والموافقة على اعضاء هيئة المسائلة والعدالة (سعيد صادق احمد العبيدي) و(عبد نائل عواد السعيدي) و(مثنى احمد جاسم الشافعي) و(زيدون سعدون بشار السعيدي) و(فتاح كامل هندي الشمري) . اما عن (سحب الثقة) فيمكن ان نستنتج: ان جميع الاستجوابات التي جرت في الدورة الانتخابية الثانية، والتي ذكرناها فيما تقدم لم ينتج عنها سحب الثقة عن وزير او رئيس هيئة ولم يصوت مجلس النواب على عدم القناعة بالاستجوابات، اي انه لم يحدث سحب الثقة في تلك الدورة[٣٤].

المطلب الثالث: الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية الثالثة ما بين العامي (٢٠١٤ _ ٢٠١٨) :

تميزت الدورة الانتخابية الثالثة ما بين العامي (٢٠١٤ _ ٢٠١٨)، بانّها الدورة الاكثر حيوية، وتفعيلاً للدور الرقابي، وذلك عن طريق استخدام الوسائل الرقابية بجميع اشكالها، وذلك ما يتضح عن طريق المتابعة، فقد شهدت تلك الدورة استضافات عدة تصل

الى ما يقارب (٤٦) استضافة سنذكر ابرزها، وهي : استضافة السادة وزير التربية (محمد تميم) ، وزير الصحة (مجيد حمه أمين) ، والوكيل الاقدم لوزير الهجرة والمهجرين (علي اصغر)، وانّ موضوع الاستضافة هو: مناقشة الاجراءات المتخذه من وزارتي: التربية والهجرة بشأن المشكلات التي يعانيها النازحين والمهجرين في يوم الثلاثاء بتاريخ (٢٠١٤/٨/١٩)، وكانت نتيجة الاستضافة توصية الهيئة برئاسة مجلس النواب السادة الوزراء تقديم تقاريرهم المفصلة مكتوبة الى مجلس النواب بشأن النازحين والمهجرين خلال اسبوع لغرض الاطلاع عليها [٣٥]، استضافة السيدين: وزير التعليم العالي والبحث العلمي (علي الاديب) ، ووزير حقوق الانسان (محمد السوداني) ، وذلك لمناقشة الاجراءات المتخذه من وزارتي: التعليم العالي وحقوق الانسان ، بشأن المشكلات التي يُعانيها النازحين والمهجرين في يوم الخميس بتاريخ (٢٠١٤/٨/٢١)، وكانت نتيجة الاستضافة : شكر هيئة رئاسة مجلس النواب للسيدين وزيري: حقوق الانسان والتعليم العالي، ومطالبتهما باسم المجلس ببذل المزيد من الجهود، وسيكون مجلس النواب داعماً لهم فيما يحقق افضل الاوضاع للنازحين والمهجرين [٣٦].

وكذلك استضافة السادة وكيل وزارة الداخلية ، والمتحدث الرسمي باسم وزير الدفاع ممثل عن وزارته ، وقائد عمليات صلاح الدين ، وقائد الشرطة الاتحادية في المحافظة ممثل عن جهاز مكافحة الارهاب ، وذلك لمناقشة مجزرة قاعدة (سبايكر) في يوم السبت (٢٠١٣/٨/٢٣)، وتم التصويت بالموافقة على احالة موضوع مجزرة قاعدة (سبايكر) الى لجنة مشتركة من لجنة الامن والدفاع، واعضاء من اللجان الدائمية الاخرى التي سيتم تأليفها في المجلس لاستكمال التحقيق في تلك القضية المهمة، ورفع توصيتها للمجلس باسرع وقت لكي يتم اتخاذ القرارات اللازمة [٣٧]، فضلا على استضافة السيدين وزيري: التجارة (خير الله بابكر)، والاعمار والإسكان (محمد صاحب الدراجي)، وذلك لمناقشة الاجراءات المتخذة من الوزارتين بشأن المشكلات التي يعانيها النازحين والمهجرين في الاثنين (٢٠١٤/٨/٢٥) [٣٨]، واستضافة القادة الامنيين برئاسة السيد (سعدون الدليمي) وزير

الدفاع وكالة، وذوي الضحايا، وشهود العيان الناجين من مجزرة قاعدة (سبايكر) العسكرية في محافظة صلاح الدين، وذلك للاستماع ومناقشة مجزرة قـــــاعدة (سبايكر) في يوم الاربعاء (٢٠١٤/٩/٣)، وقررت هيئة الرئاسة احالة ملف مجزرة (سبايكر) الى اللجنة التي وافق المجلس على تأليفها من لجنتي: الامن والدفاع، وحقوق الانسان، واعضاء اللجان الدائمية الاخرى التي سيتم تأليفها، والاخذ بكل المقترحات وشهادة الشهود الناجين من المجزرة ومتابعة نتائج اللجان التحقيقية التي ألفتها الجهات بعد التنسيق مع عشائر المنطقة للوصول الى الحقيقة ليتم اتخاذ القرارات اللازمة من المجلس[٣٩] ، أضف الى ذلك استضافة وزير المالية وكالة (صفاء الدين الصافي)، وذلك لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام (٢٠١٤) في يوم السبت (٢٠١٤/٩/٦) ، وقد قررت هيئة الرئاسة لمجلس النواب ضرورة تبليغ اعضاء اللجنة المؤقتة المؤلفة بشأن الموازنة العامة الاتحادية لعام (٢٠١٤) بمواعيد الانتخابات[٤٠]، فضلا على استضافة رئيس مجلس الوزراء السيد (حيدر العبادي) وذلك بناءً على التزام السيد رئيس مجلس الوزراء بالتوقيت الذي قطعه على نفسه بشأن تقديم الوزراء الامنيين، الكابينة الوزارية في جلسة الاثنين (٢٠١٤/٩/٨)[٤١]، وأيضا تقديم رئيس مجلس الوزراء للوزراء الامنيين ضمن التشكيلة الوزارية الجديدة في الثلاثاء (٢٠١٤/٩/١٦)[٤٢]، وقررت هيئة رئاسة مجلس النواب ان يكون يوم الخميس الموافق (٢٠١٤/٩/١٨)، اخر موعد للتصويت عـــلى باقي الكابينة الوزارية، وايضاً استضافة اللجنة العليا الخاصة بالنازحين برئاسة نائب رئيس الوزراء لشئون الخدمات السيد (صالح المطلك) لمناقشة الاجراءات المتخذة من اللجنة العليا الخاصة بالنازحين في السبت (٢٠١٤/٩/٢٠)، وقد تم التصويت بالموافقة على ان تقدم اللجنة المؤلفة من اعضاء مجلس النواب برئاسة السيد (ارام محمد علي) النائب الثاني لرئيس مجلس النواب تقييم لأداء اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة اوضاع النازحين والمهجرين خلال اسبوعين[٤٣]، وكذلك استضافة السيد وزير الخارجية (ابراهيم الجعفري) بناءً على طلب مجلس النواب ، ورغبة وزارة الخارجية توضيح بعض المسائل التي تم تأشيرها من مجلس

النواب، وذلك لمناقشة سياسة العراق بشأن التحالف الدولي، ونتائج المؤتمرات الدولية في الخميس (٢٠١٤/١٠/١٦)، وكانت نتيجة الاستضافة: تقديم رئيس مجلس النواب الشكر بإسم المجلس لوزير الخارجية والوفد الذي حضر/ اولا: لإستجابتهم للدعوة، وثانيا: للإجابة عن الاسئلة المقدمة والتوضيحات بذلك الخصوص[٤٤]، واستضافة (حسن الجنابي) وزير الموارد المائية والوفد المرافق له للمناقشة بشأن ازمة المياه، وإجراءات الحكومة لمعالجة تلك المشكلة. لقد تميزت تلك الدورة ايضا بكثرة المناقشات لتصل الى (٥٨) مناقشة، والتي ناقشت مواضيع مختلفة في جلسات مجلس النواب نذكر من ابرزها : اوضاع النازحين في محافظة نينوى، والمحافظات الاخرى اثر عمليات (داعش) الارهابية، وسبل اغاثة النازحين بناءً على تقرير قدمه السيد (ارام شيخ محمد) نائب رئيس مجلس النواب عن زيارة وفد من النواب الى النازحين بمحافظة نينوى في الثلاثاء (٢٠١٤/٨/٥)، ودعت هيئة رئاسة مجلس النواب السيدات والسادة اعضاء المجلس الراغبين بالالتحاق باللجنة المؤلفة لمتابعة اوضاع النازحين[٤٥] .

وفك الحصار عن الجنود العراقيين في منطقة الصقلاوية، ممن تقطعت بهم السبل، ويعانون اوضاع سيئة بناءً على طلب ومداخلات النائب (حنان الفتلاوي) في السبت (٢٠١٤/٩/٢٠)، وقد تم الاتصال برئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة واستلم تلك الاغاثة [٤٦]، وقد وجه رئيس مجلس النواب لجنة الامن والدفاع بتقديم تقرير مفصل، والتحقيق بشأن ما طرح من معلومات بشأن قضية احداث الانبار الامنية والانسانية [٤٧] بناءً على التصويت بالموافقة على اضافة فقرة على جدول عمل جلسة السبت (٢٠١٥/٤/١٨)، وقد تم التصويت بالموافقة على توصيات المجلس بشأن دعم محافظة الانبار، وقد تم ارسال قوات امنية عراقية كافية للحفاظ على مركز المحافظة من دخول الدواعش، وزيادة وتكثيف الغطاء والضربات الجوية، فضلا على تسليح العشائر، ومنتسبي الحشد في محافظة الانبار، وتأليف خلية ازمة برئاسة اللجنة العليا باغاثة النازحين، وعضوية وزارة الدفاع والداخلية والتجارة والنقل والهجرة والمهجرين والصحة[٤٨]،

التصويت على اقالة محافظ نينوى السيد (اثيل النجيفي) بناءً على طلب مقدم من عدد من أعضاء مجلس النواب، فضلا عن طلب (٢٢) عضواً بمجلس محافظة نينوى في الخميس (٢٠١٥/٥/٢٨)، وقد تم التصويت بالموافقة على إقالته من منصبه على ان يكون من حقه الطعن قُبالة المحكمة[٤٩]. إلحاق وزارة البيئة بوزارة الصحة بناءً على طلب مقدم من (٢٤) نائباً في الاحد (٢٠١٥/٩/١٣)، وقد اوصت هيئة رئاسة مجلس النواب اللجنة القانونية، ولجنة الصحة والبيئة بتقديم قرار بشأن موضوع دمج وزارتي: الصحة والبيئة[٥٠]، التدخل التركي بشمال العراق في الخميس (٢٠١٥/١٢/١٠)، وقد قررت رئاسة المجلس استضافة وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومناقشة قضية الاشكالات ما بين العراق وتركيا، فضلا على التفجيرين الارهابيين في منطقة الكرادة ببغداد ، ومرقد السيد محمد (عليه السلام) في قضاء بلد بمحافظة صلاح الدين في الثلاثاء (٢٠١٦/٧/١٢)، واكدت رئاسة المجلس على لجنة الامن والدفاع الاسراع في تقديم تقريرها بشأن التفجير الارهابي في منطقة الكرادة[٥١] ، اضف الى ذلك صعوبة التنسيق بمتابعة اللجان لوزاراتها خلال اداء مهامها الرقابية وفقا للدستور بناءً على طلب مقدم من النائب (احمد طه الشيخ) في الاحد (٢٠١٧/٤/٣٠)، وقدم السيد رئيس المجلس شكره للسيد النائب (احمد طه الشيخ) بفكرة متابعة اللجان لاعمالها مع الوزارات، وتعطيل برلمان اقليم كردستان بناءً على طلب مقدم من النائب (امين بكر) يوم الاحد (٢٠١٧/٤/٣٠)، ولقد لفت السيد رئيس المجلس الى ان هيئة الرئاسة للمجلس ستعمل على ايجاد صيغة قرار مناسبة من اجل تنفيذه[٥٢]. وفيما يتعلق الامر بالسؤال بالدورة الانتخابية الثالثة ايضا، إذ تميزت تلك الدورة بكثرة الاسئلة البرلمانية التي وصلت الى (٢٥) سؤالاً، والتي من ابرزها :سؤال النائب (خالد الاسدي) موجه الى السيد وزير الزراعة ، والموارد المائية ، (فلاح حسن زيدان) ، و(محسن الشمري)، ويتعلق السؤال في: مدى علم الوزارتين بحجم النقص بالمياه، وحالة الجفاف في مناطق جنوب العراق، وحوض الفرات، مما ادى ذلك الى هجرة مئات العوائل من تلك المناطق وكذلك ايضا للاستفسار عن وجود خطة لديهما لتلافي النقص الحاصل، وعن الأجراءات المتخذة

بخصوص حصول تجاوزات على الحصص المائية، وزراعة مجموعة من المحاصيل الزراعية التي تحتاج الى كميات كبيرة من المياه في الخميس (٢٠١٥/٩/١٠)، وكانت نتيجة السؤال وجه السيد رئيس المجلس لجنة الزراعة والمياه والاهوار بدراسة إمكانية استضافة السيدين وزيري: الزراعة والموارد المائية في حال وجود حاجة لدى اللجنة للتوسع في بحث ما يتعلق بقطاعي: الزراعة والموارد المائية[٥٣]، وسؤال النائب (حنان الفتلاوي) الموجه الى السيد (ابراهيم الجعفري) وزير الخارجية بشأن عدد السفراء اللذين يحملون جنسيتين، واماكن عملهم، ومقدار المدة الزمنية التي تم تعيين السفراء فيها، واجراءات وزارة الخارجية بمشكلة الهجرة، والخطوات التي قامت بها في الخميس (٢٠١٦/١٠/٦)، وكانت النتيجة: تقديم السيد رئيس المجلس بالشكر للسيدة النائب (حنان الفتلاوي)، والسيد وزير الخارجية لمشاركتهم في الممارسة الديمقراطية الخاصة بالسؤال الشفهي[٥٤] ، وكذلك سؤال النائب (هدى سجاد) الى السيدة (آن نافع) وزيرة الاعمار والاسكان والبلديات بشأن موضوع مبالغ الامانات الخاصة بالمشاريع التي استقطعت لدى دوائر الوزارة، وكيفية اطلاقها للمقاولين قبل انتهاء المشاريع في (٢٠١٦/١٠/٢٢)، وكانت نتيجة السؤال إنّ السيد رئيس المجلس قدم الشكر للسيدة (آن نافع) وزيرة الاعمار والاسكان[٥٥]، وايضاً سؤال النائب (حنان الفتلاوي) موجه الى السيد (حسن الياسري) رئيس هيئة النزاهة، وذلك للاستفسار عن مصير ملفات وزارة الدفاع، وحسم التحقيق بجولات التراخيص لشركة (اون اويل) في الاثنين (٢٠١٧/٢/٢٧)، وكانت النتيجة ان قدم السيد رئيس المجلس شكره لرئيس هيئة النزاهة لحضوره جلسة مجلس النواب بخصوص السؤال الشفهي[٥٦]، فضلا على سؤال النائب (عالية نصيف) الى السيد (قاسم الفهداوي) وزير الكهرباء للسؤال عن أسباب التضييق على عمل المفتش العام في وزارة الكهرباء في الاحد (٢٠١٧/٥/١٤)، والنتيجة قدم رئيس مجلس النواب الشكر للسيد وزير الكهرباء، وللسيد النائب المقدم لطلب السؤال الشفهي[٥٧]، وسؤال النائب (عبد الكريم عبطان) الى السيد وزير التجارة وكالة (سلمان الجميلي) للسؤال عن اسباب قيام وزارة التجارة

بتعويض المواطنين مبالغ مالية عن المواد المفقودة من البطاقة التموينية، والتعاقد مع الشركات المحلية المختصة في الخميس (٢٠١٧/٥/٢٥)، وكانت النتيجة شكر السيد رئيس مجلس النواب للسيد وزير التجارة وكالة على حضور الجلسة، وكذلك شكره الى السيد النائب مقدم السؤال الشفهي لتعزيز دور المجلس[٥٨]، اما الاستجوابات في الدورة الانتخابية الثالثة فهي الاخرى كانت تتميز بكثرة الاستجوابات فقد وصلت الى (١١) استجواباً وهي كالآتي :

استجواب وزير الكهرباء (قاسم الفهداوي) من النائب (صلاح مزاحم درويش الجبوري) في السبت (٢٠١٥/٨/٢٩)، وقد كانت نتيجة الاستجواب: التصويت بالموافقة على الاقتناع بالأجوبة التي قدمها وزير الكهرباء السيد (قاسم الفهداوي)[٥٩]، وكذلك استجواب وزير الدفاع السيد (خالد العبيدي) من طالب الاستجواب النائب (حنان الفتلاوي) وقد تم التصويت بالموافقة عـــلى ان تكون الجلسة سرية يوم السبت (٢٠١٥/١٠/٣)، وكانت النتيجة التصويت بالموافقة على الاقتناع بالاجوبة المقدمة من السيد وزير الدفاع[٦٠]، وجلسة استجواب السيد (خالد العبيدي) من السيدة (عالية نصيف) في الاثنين (٢٠١٦/٨/١)[٦١]، وكانت نتيجة الاستجواب بعد التصويت إنّ المجلس لم يقتنع باجوبة السيد المستجوب وزير الدفاع[٦٢]، وسيتم التصويت على سحب الثقة منه في جلسة الاثنين (٢٠١٦/٨/١٥)[٦٣]، فضلا على استجواب السيد (هوشيار زيباري) وزير المالية من النائب (هيثم الجبوري) في الخميس (٢٠١٦/٨/٢٥)[٦٤]، وكانت نتيجة الاستجواب: التصويت على عدم القناعة بأجوبة السيد (هوشيار زيباري) وزير المالية خلال جلسة الاستجواب في يوم السبت (٢٠١٦/٨/٢٧)، والتصويت على سحب الثقة بموافقة (١٥٨) نائباً مقابل رفض (٧٧) نائباً وتحفظ (١٤) نائباً في جلسة (١٧) في يوم الاربعاء الموافق (٢٠١٦/٩/٢١)[٦٥]، اضف الى ذلك استجواب السيد رئيس هيئة الاعلام والاتصالات (صفاء الدين ربيع) غيابيا من طالب الاســـــتجواب النائب (حنان الفتلاوي) في الخميس (٢٠١٧/٣/٩)[٦٦]، وكانت نتيجة الاستجواب التصويت بالأغلبية المطلقة

البالغة (١٦٠) نائب من أصل (٢١٦) نائب على اعفاء السيد (صفاء الدين ربيع) من منصبه بناءً على طلب نيابي مقدم من (٥٠) نائباً لعدم حضوره جلسة الاستجواب (٢٤) في (٢٠١٧/٤/١١)، وايضاً استجواب وزير الصـــحة (عديلة حمود) من النائب (عواد العوادي) بالجلسة (٢٢) في يوم السبت (٢٠١٧/٤/١)[٦٧]، وكانت نتيجة الاستجواب التصويت بموافقة (١٢٢) نائب من أصل (٢٠٥) نائباً بالاقتناع باجوبة وزيرة الصحة في الجلسة بتاريخ (٢٠١٧/٤/١١)[٦٨] .

واستجواب رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (سربت مصطفى رشيد) من النائب (ماجدة التميمي)، وكانت نتيجة الاستجواب الاقتراع السري على عدم القناعة بأجوبة رئيس المفوضية بواقع (١١٩) نائباً، في حين كان عدد المصوتين بالقناعة (١١٨) نائباً فيما بلغ عدد المتحفظين (١٥) نائباً من أصل (٢٥٢) في الثلاثاء (٢٠١٧/٤/٢٥)[٦٩]، وكذلك استجواب وزير التجارة وكالة (سلمان الجميلي) من قبل النائب (عالية نصيف) في الثلاثاء (٢٠١٧/٨/١٥)[٧٠] وكانت نتيجة التصويت على القناعة بأجوبة السيد (سلمان الجميلي) وزير التخطيط ووزير التجارة وكالة خلال استجوابه بعد موافقة (١٠٤) نائب من أصل (٢٠٢) نائب في الخميس (٢٠١٧/٨/١٧)[٧١].

استجواب وزير الاتصالات السيد (حسن الراشد) من النائب (هدى سجاد) في الاثنين (٢٠١٧/١١/٢٧)، وكانت النتيجة قرار السيد رئيس المجلس استكمال عملية الاستجواب يوم الثلاثاء (٢٠١٧/١١/٢٨) بعد استئناف الجلسة مباشرة على ان يتم رفعها بعد الانتهاء من عملية الاستجواب [٧٢]، وايضاً استجواب السيد (قاسم الفهداوي) وزير الكهرباء من النائب (حنان الفتلاوي) في الاربعاء (٢٠١٨/١/٣١)، وكانت نتيجة الاستجواب تقديم رئيس المجلس شـــكره للسيد وزير الكهرباء وللنائب (حنان الفتلاوي) للمهنية في عملية الاستجواب؛ وكونها من ضمن اجراءات تفعيل الدور الرقابي للمجلس[٧٣].

لقد استخدمت ادوات الرقابة البرلمانية خلال الدورات الانتخابية الثلاث وهي متباينة بين وسيلة وأخرى، حيث نلاحظ عدم استخدام السؤال البرلماني بشكل واسع وكافي سواء من حيث عدد الاسئلة او من حيث تنوع موضوعاتها.

اما فيما يتعلق بطرح موضوع عام للمناقشة فقد شهدت تنوع في الموضوعات المطروحة منها الاداء الوزاري وقضايا الجريمة كذلك الموازنة العامة ، بينما القضايا المتعلقة بالامن القومي والسياسة الخارجية فقد كانت محدودة وتتطابق مع المواقف التي تتخذها السلطة التنفيذية والسبب في ذلك ان البرلمان لا يستطيع ان يضمن رقابة فعالة ولا اخضاع الحكومة للمساءلة في جميع الانشطة، وفي قطاع الامن يعتمد البرلمان على المعلومات الصادرة من الحكومة ومؤسساتها الامنية وهذه المؤسسات هي التي يجب ان تخضع للرقابة وهذا ما ينعكس تأثيره على طبيعة العلاقة بين البرلمان والحكومة .

كذلك التحقيق البرلماني فعلى الرغم من اهمية هذه الاداة الرقابية الا انها كانت ضعيفة ولا تعمل بالشكل الصحيح وهذا يرجع لاسباب عديدة منها عدم فاعلية لجان تقصي الحقائق بسبب تدخل السلطة التنفيذية في عملها فضلا عن تعرض اعضاء لجان التحقيق لضغوط وتأثير النظام الحزبي في البرلمان والهيئات البرلمانية الى جانب تأثير رئاسة البرلمان التي تخضع بدورها لسيطرة الحكومة وكما ان الكادر البشري غير مدرب فضلا عن ضعف مصادر المعلومات التي تعتمدها في دراستها للحالة المطروحة على جدول الاعمال.

اما الاستجواب البرلماني فقد كانت في الدورات الاولى والثانية قليلة والسبب ان التوافقات كانت تقع حائلا دون فتح ملفات الفساد وكما ان اغلب المستجوبين لديهم ملفات فساد، ولهذا نرى ان اغلب الاستجوابات ذات طابع سياسي هدفها تعطيل وتسوية وطي ملفات (بسبب عداء بين النائب والوزير) وليس هدفها مكافحة الفساد ولأجل مكافحة الفساد يجب ان تتجرد عملية

الاستجواب من اي مضامين سياسية فئوية وان العمل البرلماني الناجح يحتاج الى تفاهمات مشروعة اما غير المشروعة فهي بالتأكيد على حساب المواطنين .

مما تقدم نرى: انّ الدورة الانتخابية الثالثة كانت اكثر دورة تم فيها استخدام وسائل الرقابة البرلمانية، فهي دورة حيوية وفاعلة اكثر من الدورتين: الاولى والثانية وكذلك جرت فيها عملية (سحب الثقة) لكل من السيد وزير الدفاع (خالد العبيدي)، ومن السيد وزير المالية (هوشيار زيباري).

الخاتمة والتوصيات:

في هذا البحث تناولنا واقع الاداء البرلماني لمجلس النواب العراقي في ثلاث دورات انتخابية . تميزت الدورة الانتخابية الاولى (٢٠٠٦-٢٠١٠) بضعف الدور الرقابي وذلك عن طريق المؤشرات وادوات الرقابة البرلمانية وغياب ثقافة الاستقالة والشعور بالمسئولية لدى الوزير المعني، اي ان الدور الرقابي ضعيف جدا نتيجة لوجود المحاصصة ما بين الكتل في تأليف اللجان وكذلك لعدم وجود الخبرة والاختصاص من الاعضاء البرلمانيين وغياب التنسيق بين القيادات الامنية واعضاء اللجنة ، هذا ماأنعكس في النتيجة على تدهور الوضع الامني في تلك الفترة الزمنية في غياب المحاسبة للمقصرين ، اما الدورة الانتخابية الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) فتميزت بكثرة الاستجوابات ومع ذلك لم ينتج عنها سحب للثقة من وزير او رئيس هيئة ، ولم يصوت مجلس النواب على عدم القناعة بالاستجوابات . وبالرغم من تأليف لجان تحقيقية واستضافات ومناقشات واستجوابات في هذه الدورة ، إلّا انّها تبقى تتعرض لمعوقات تؤثر في القيام بدورها بالشكل المطلوب وتلك المعوقات، هي :

- سياسية، بسبب التوافق السياسي .
- ادارية وقانونية متعلقة بتأخير شغل المناصب، وخاصة للوزارات الامنية .
- تنظيمية وتعبوية .
- ضعف العلاقة ما بين الاجهزة الامنية والمواطن .
- انتشار الفساد على مستوى المناصب .

- اختراق المؤسسة الامنية من العناصر الارهابية .
- ضعف الولاء الوطني، والتهرب من المسئولية .

اما الدورة الانتخابية الثالثة (٢٠١٤-٢٠١٨) فقد تميزت بانها اكثر دورة تم فيها استخدام وسائل الرقابة البرلمانية ، فهي دورة حيوية وفاعلة اكثر من الدورتين الاولى والثانية وكذلك جرت فيها عملية سحب الثقة لكل من السيد وزير الدفاع (خالد العبيدي) ومن السيد وزير المالية (هوشيار زيباري). ولتفعيل الرقابة البرلمانية يجب دعم و تطوير نظام مؤسسي لعلاقات النائب بـــ(الدائرة الانتخابية)، وتطوير النظام الداخلي للبرلمان، وأيضا تطوير نظام اللجان، وتحديث ادائها الفني، والانفتاح على مراكز البحوث وبيوت الخبرة ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك تنمية اهتمام المواطن العراقي بالحياة السياسية عن طريق ثقته بالعمل البرلماني، وتعزيز الثقافة السياسية بالمشاركة للمواطن، وكذلك تعزيز دور الاحزاب والتكتلات السياسية مع وجود معارضة برلمانية فاعلة ومؤثرة، وإعلام حر مستقل مع مؤسسات مجتمع مدني فاعلة ومؤثرة فـــي الانتخابات العـــامة للاضطلاع بمراقبة الاداء الحكومي للبرلمانيين، ومراقبتهم للسلطة التنفيذية .

الهوامش

[١] الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، المادة (٦١)/ الفقرة (ثانيا) .

[٢] الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، المادة (٦١)/ (سابعا) /(أ).

[٣] النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي لعام ٢٠٠٥ ، المواد: (٥٠،٥١،٥٢،٥٣،٥٤) .

[٤] الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، المادة (٦١)/(سابعا)/(أ).

[٥] دانا عبد الكريم ، دور البرلمان في الانظمة البرلمانية المعاصرة ، ضعف الاداء التشريعي والرقابي للبرلمان وهيمنة السلطة التنفيذية ، ط١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٢٤٤.

[٦] النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي العام ٢٠٠٥ ، المادة (٥١) .

[٧] المجموعة الوثائقية ، الدورة الانتخابية الاولى ، مجلس النواب-الدائرة الاعلامية ، بغداد، ٢٠١٠ .

[٨] دانا عبد الكريم ، دور البرلمان في الانظمة البرلمانية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٥ .

[٩] محضر الجلسة السادسة في الفصل التشريعي الثاني في االعام التشريعية الثالثة ، ٨/تشرين الاول/٢٠٠٨ .

[١٠] المجموعة الوثائقية ، الدورة الانتخابية الاولى ، مجلس النواب-الدائرة الاعلامية ، مصدر سبق ذكره .

[١١] الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، المادة (٦١)/ (سابعا) / (ب) .

[١٢] المجموعة الوثائقية ، الدورة الانتخابية الاولى ، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، مصدر سبق ذكره.

[١٣] المجموعة الوثائقية ، الدورة الانتخابية الاولى ، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، مصدر سبق ذكره .

[١٤] سمير داود سلمان ، الصلاحيات البرلمانية في دستور ٢٠٠٥ العراقي ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٢١ ، االسنة السابعة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣٩.

[١٥] غسان شاكر محسن ابو طبيخ ، الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية : دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠١٧ ، ص٧٣.

[١٦] يُنظر : محضر جلسة (٣٥) في الدورة الانتخابية الاولى ، االسنة التشريعية الثانية ، الفصل التشريعي الاول، إذ يمكن القول: ان طريقة الكتابة هي الطريقة المعتمدة في ابلاغات مجلس النواب العراقي .

[١٧] المجموعة الوثائقية ، الدورة الانتخابية الاولى ، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، مصدر سبق ذكره .

[١٨] المادة (٨٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي لعام ٢٠٠٥.

[١٩] رياض حسين مجول ، التحقيق البرلماني في الانظمة السياسية البريطاني والامريكي والمصري والعراقي ، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١٧٧ .

[٢٠] لبنى عدنان يوسف ، الدور الرقابي للجان البرلمانية ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤ ، ص١٣٧ .

[٢١] رياض حسين مجول ، التحقيق البرلماني في الانظمة السياسية البريطاني والامريكي والمصري والعراقي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٨ .

[٢٢] الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (٦١) / (ثامنا) /(أ).

[٢٣] احمد جاسم حسن ، الاستجواب البرلماني على وفق الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ٢٠١٣ ، ص٧٧.

[٢٤] الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (٦٤) .

[٢٥] المجموعة الوثائقية ، الدورة الانتخابية الاولى ، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، مصدر سبق ذكره.

[٢٦] المجموعة الوثائقية ، الدورة الانتخابية الثانية ، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، بغداد ،٢٠١٤ .

[٢٧] المجموعة الوثائقية ، الدورة الانتخابية الثانية ، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، مصدر سبق ذكره.

[٢٨] جلسة (٦١) المنعقدة ٢٠١١/٥/٢ ، الدورة الانتخابية الثانية، االعام التشريعية الاولى، الفصل التشريعي الثاني .

[٢٩] جلسة (٢) المنعقدة يوم الاثنين ٢٠١٢/١١/٢٨،الدورة الانتخابية الثانية ، االعام التشريعية الثالثة، الفصل التشريعي الثاني .

[٣٠] المجموعة الوثائقية ، الدورة الانتخابية الثانية ، مصدر سبق ذكره.

[٣١] جلسة (٦) المنعقدة يوم الاثنين ٢٠١٣/١/١٤، الدورة الانتخابية الثانية ، االعام التشريعية الثالثة ، الفصل التشريعي الثاني.

[٣٢] تقرير الدورة الانتخابية الثانية (٢٠١٠–٢٠١٤) لمجلس النواب العراقي ، المرصد النيابي العراقي ، مؤسسة مدارك للبحوث والدراسات .

[٣٣] المجموعة الوثائقية ، الدورة الانتخابية الثانية ، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، مصدر سبق ذكره.

[٣٤] المصدر نفسه .

[٣٥] جلسة(٧)المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٠١٤/٨/١٩، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد، ٢٠١٨.

[٣٦] جلسة(٨)المنعقدة يوم الخميس ٢٠١٤/٨/٢١، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد، ٢٠١٨.

[٣٧] جلسة(٩) المنعقدة يوم السبت٢٠١٤/٨/٢٣، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨ .

[٣٨] جلسة(١٠)المنعقدة يوم الاثنين ٢٠١٤/٨/٢٥، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨.

[٣٩] جلسة(١١)المنعقدة يوم الاربعاء ٢٠١٤/٩/٣، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد، ٢٠١٨.

[٤٠] جلسة(١٢)المنعقدة يوم السبت ٢٠١٤/٩/٦، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، بغداد، ٢٠١٨.

[٤١] جلسة(١٤)المنعقدة يوم الاثنين ٢٠١٤/٩/٨ ، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد، ٢٠١٨.

[٤٢] جلسة(١٥)المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٠١٤/٩/١٦،الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد، ٢٠١٨.

[٤٣] جلسة(١٧)المنعقدة يوم السبت٢٠١٤/٩/٢٠،الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨.

[٤٤] جلسة(٢١)المنعقدة يوم الخميس٢٠١٤/١٠/١٦،الدورة الانتخابية الثالثة،مجلس النواب–الدائرة الاعلامية،بغداد، ٢٠١٨.

[٤٥] جلسة(٤)المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٠١٤/٨/٥، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨ .

[٤٦] جلسة(١٧)المنعقدة يوم السبت ٢٠١٤/٩/٢٠، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨.

[٤٧] جلسة(٢٠)المنعقدة يوم الخميس٢٠١٥/٣/١٢،الدورة الانتخابية الثالثة،مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨.

[٤٨] جلسة(٣٠)المنعقدة يوم السبت٢٠١٥/٤/١٨، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨ .

[٤٩] جلسة(٤٢)المنعقدة يوم الخميس٢٠١٥/٥/٢٨، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨.

[٥٠] جلسة(٢١)المنعقدة يوم الاحد ٢٠١٥/٩/١٣، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد، ٢٠١٨.

[٥١] جلسة(١)المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٠١٦/٧/١٢، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد، ٢٠١٨.

[٥٢] جلسة(٣١)المنعقدة يوم الاحد٢٠١٧/٤/٣٠، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨.

[٥٣] جلسة(٢٠)المنعقدة يوم الخميس٢٠١٥/٩/١٠،الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد، ٢٠١٨.

[٥٤] جلسة(٢٢)المنعقدة يوم الخميس٢٠١٦/١٠/٦، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية،بغداد، ٢٠١٨.

[٥٥] جلسة(٢٤)المنعقدة يوم السبت٢٠١٦/١٠/٢٢،الدورة الانتخابية الثالثة،مجلس النواب–الدائرة الاعلامية،بغداد، ٢٠١٨.

[٥٦] جلسة(١٤)المنعقدة يوم الاثنين ٢٠١٧/٢/٢٧،الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد، ٢٠١٨.

[٥٧] جلسة(٣٤)المنعقدة يوم الاحد٢٠١٧/٥/١٤،الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، بغداد، ٢٠١٨.

[٥٨] جلسة(٣٦)المنعقدة يوم الخميس ٢٠١٧/٥/٢٥،الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية،بغداد، ٢٠١٨.

[٥٩] جلسة(١٧)المنعقدة يوم السبت ٢٠١٥/٨/٢٩،الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨ .

[٦٠] جلسة(٢٦)المنعقدة يوم السبت٢٠١٥/١٠/٣، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد ،٢٠١٨.

[٦١] جلسة (٨) المنعقدة يوم الاثنين ٢٠١٦/٨/١، الدورة الانتخابية الثالثة ، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨.

[٦٢] جريدة الشرق الاوسط، البرلمان العراقي بسحب الثقة من وزير الدفاع خالد العبيدي ، الخميس ٢٠١٦/٨/٢٥، صوت المجلس بموافقة (١٤٢) نائباً ومعارضة (١٠٢) على سحب الثقة من العبيدي بعد استجوابه بشأن عقود الاسلحة ، متاح على الموقع : (http://aawsat.com/node/722756) .

[٦٣] جلسة(١٢)المنعقدة يوم الاثنين٢٠١٦/٨/١٥، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، بغداد،٢٠١٨.

[٦٤] جلسة(١٣)المنعقدة يوم الخميس٢٠١٦/٨/٢٥،الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد، ٢٠١٨.

[٦٥] البرلمان العراقي يرفض طلبا للعبادي ويطيح بوزير المالية ، جريدة الشرق الاوسط ، الخميس ٢٠١٦/٩/٢٢ ، متاح على الموقع : (http://aawsat.com/node/743636).

[٦٦] جلسة(١٦) المنعقدة يوم الخميس٢٠١٧/٣/٩، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨ .

[٦٧] جلسة(٢٢) المنعقدة يوم السبت ٢٠١٧/٤/١، الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨ .

[٦٨] جلسة(٢٣) المنعقدة يوم الاثنين٢٠١٧/٤/١١،الدورة الانتخابية الثالثة، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية، بغداد،٢٠١٨ .

[٦٩] جلسة (٢٧) المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٠١٧/٤/٢٥ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، بغداد، ٢٠١٨ .

[٧٠] جلسة (١٣) المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٠١٧/٨/١٥ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، بغداد، ٢٠١٨ .

[٧١] جلسة (١٤) المنعقدة يوم الخميس ٢٠١٧/٨/١٧ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، بغداد، ٢٠١٨ .

[٧٢] جلسة (٣٤) المنعقدة يوم الاثنين والثلاثاء ٢٧–٢٠١٧/١١/٢٨ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، بغداد، ٢٠١٨ .

[٧٣] جلسة (٨) المنعقدة يوم الاربعاء ٢٠١٨/١/٣١ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، مجلس النواب–الدائرة الاعلامية ، بغداد، ٢٠١٨ .